المحاضرة الرابعة :الطرق العامة لإدارة وتسيير المرفق العام

حيث نجد أن الدولة هي التي تتكفل بنفسها بإدارة هذا المرفق وتتخذ هذه الطريقة شكلان: طريقة الإستغلال المباشر وطريقة المؤسسة العمومية

1 :طريقة الاستغلال المباشر

ويقصد بها أن تقوم الدولة أو احد هيئاتها بادارة المرفق العام بنفسها مستعملة في ذلك أموالها وموظفيها مستخدمة وسائل القانون العام وتعتبرهذه الطريقة هي أقدم طرق إدارة المرفق العام ، وتستعمل في إدارة المرافق العامة الإدارية التقليدية الغير المربحة ، كما أن الدولة ترى من الخطورة التنازل عنها للخواص لتسييرها . ويتميز هذا النوع من التسيير بأن المرفق العام لا يتمتع بالشخصية المعنوية أي أن الجهة التي انشأت المرفق العام مركزية كانت أو محلية هي التي تديره بنفسها، حيث تقوم بتعيين موظفيه فهم موظفون عموميون يخضعون لقانون الوظيفة العمومية، كما تتولى تمويله ماليا ، فليس للمرفق ميزانية خاصة به كما تكون مسؤولة عن الاخطاء التي يرتكبها هذا المرفق أثناء تأدية عمله. ومن أمثلة المرافق المسيرة بأسلوب الإستغلال المباشر , مرفق العدالة ومرفق الأمن ... ومرفق النقل المحلي والنظافة.

2 :طريقة المؤسسة العامة

يعتبر أسلوب المؤسسة العامة وسيلة من وسائل إدارة المرفق العام وأكثرها شيوعا وانتشارا ، تهدف الى التسيير المستقل والمتخصص للمرفق العام ، وتتميز عن أسلوب الإستغلال المباشر بان المؤسسة العمومية **تتمتع بالشخصية المعنوية** ومنه تمتعها بالاستقلال المالي والحرية في إتخاذ القرارات الإدارية دون الرجوع الى الجهة التي أنشأتها، كما تعتبر قراراتها قرارات إدارية وعمالها موظفون عموميون وأموالها أموالا عامة. وقد اطلق عليها فقه القانون الإداري تسمية **اللامركزية المرفقية** . ويترتب على استقلالية المؤسسة العامة عن الدولة ما يلي:

أن تكون **لها ذمه ماليه مستقلة** عن الدولة، لها حق التعاقد والحصول على رخصة ، لها حق التقاضي ، كما يجب عليها أن تتحمل نتائج أعمالها وتسأل عن الأفعال الضارة التي تلحق بالغير.

وقد ربطت هذه الطريقة **بقيدين** هما قيد التخصص وقيد الوصاية.

قيد التخصص ويقصد به أن المؤسسة العمومية يناط بها القيام بأعمال محدده تذكر في نص إنشائها وهي ملزمه بان لا تخرج عنها و ألا تمارس نشاطا آخر غير النشاط المخصص لها , مثال الجامعة فمهمتها وهي التكوين في مجال التعليم العالي , والمستشفى كذلك الهدف الذي خصص لها وانشأت من أجله وهو تقديم الخدمة الصحية.

قيد خضوع المؤسسة العامة لنظام الوصاية بالرغم من تمتع المؤسسة العمومية بالشخصية المعنوية لا يعني ذلك قطع العلاقة بينها وبين السلطة الوصائية فتظل خاضعة لنظام الوصاية فمن حق الادارة العامة المركزية أن تراقب نشاطها بهدف التأكد من عدم خروجها عن مبدأ التخصص المحدد لها.

أولا:أنواع المؤسسات العامة لا تتخذ المؤسسة العامة شكلا واحدا بل تتعدد أنواعها فمنها الكلاسيكي ومنها من ظهر حديثا .

أ .المؤسسات العامة ذات الطابع الإداري

وهي المؤسسات التي تمارس نشاطا جو طبيعة إدارية ، محضة تتخذها الدولة والجماعات المحلية كوسيلة لإدارة بعض مرافقها الإدارية فهي تخضع للقانون العام كما أن منازعاتها تخضع للقضاء الإداري ويعتبر عاملوها موظفون وقراراتها قرارات إدارية وأموالها عبارة عن أموال عامة . والأصل فيها أنها مجانية ومن أمثلتها الجامعة ، المستشفى ، المعاهد ...الخ .

ب .المؤسسة العامة ذات الطابع الصناعي والتجاري

ظهر هذا النوع في الجزائر عندما تطور دور الدولة وإزداد تدخلها في المجال الإقتصادي ، حيث لم يتماشى أسلوب المؤسسة العمومية الإدارية مع المهمات الجديدة للدولة ، لذلك لجأت لخلق نوع جديد من المؤسسات ونظمته ضمن القانون التوجيهي رقم **88-01** المتعلق بالمؤسسة العمومية الإقتصادية المعدل بالأمر رقم **01-04** ، حيث يتميز هذا النوع من التسيير مجموعة من الخصائص إذ يجب أن يكون لها إنتاج تجاري و تسعيرة مسبقة ودفتر شروط عام . فهي تخضع لنظام قانوني مختلط من قواعد للقانون العام في كل ما يتعلق بإنشائها وتنظيمها وإلغائها ،و قواعد للقانون الخاص التجاري في كل ما يتعلق بممارسة نشاطها ، العاملون بها هم عمال يخضعون لقانون العمل ، كما أن قراراتها ليست بالقرارات الإدارية

.ومن أمثلتها مؤسسة بريد الجزائر ، الجزائرية للمياه الديوان الوطني للتطهير ...الخ .

ج. المؤسسات العامة ذات التسيير الخاص ويتعلق الأمر بالصندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية ،الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي لغير الأجراء ،الصندوق الوطني للتقاعد ، الصندوق الوطني للتأمينات على البطالة ...الخ .بالإضافة الى عدة أنواع أخرى .

ثانيا . تقييم طريقة المؤسسة العامة

المزايا

من أهم مزايا المؤسسات العامة كأسلوب لإدارة المرفق العام نذكر ما يلي:

- ساهمت هذه الطريقة في القضاء على الإجراءات الإدارية والبيروقراطية المعقدة التي كانت تسير عليها المرافق العامة ، كما خففت من العبىء الذي كان ملقى على عاتق السلطة الإدارية لتتفرغ لشؤون عامة أخرى .
- إن تخصص المؤسسات العامة في إدارة نشاط محدد فرض وجود عدد من الكفاءات والخبرات المتخصصة في كل نشاط تديره .

العيوب

من أهم عيوب أسلوب المؤسسة العمومية في تسيير المرفق العام نذكر ما يلي :

- إن ضعف الرقابة الوصائية على المؤسسة العمومية أدى الى إساءة إستغلال بعض المؤسسات للإستقلال المالي والإداري الممنوح لها،وظهور الإنحراف في عدم دقة آداء الخدمات، والمغالاة في رسوم الخدمة ، إضافة إلى إساءة إستخدام الأموال مما يؤثر سلبا على خزينة الدولة .